

بلاغ للأساتذة الباحثين

عقد المكتب الوطني اجتماعاً عادياً يومه الاثنين 16 مارس 2015، تم خلاله استحضار عمل المكتب الوطني بعد سنتين من تحمله مسؤولية تدبير الشأن النقابي للأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتكوين الأطر، حيث استعرض أهم القضايا التي تهم التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والقضايا الخاصة بالملف المطلي للأساتذة الباحثين من جهة أخرى.

لقد كان هذا الاجتماع فرصة لتقييم عمل المكتب الوطني واللجنة الإدارية وهو تقييم استحضر فيه أعضاء المكتب الوطني نقاط القوة والتحديات المختلفة التي يتعين مواجهتها في عمل نقابي جمع بين النضال المسئول والمستمر المعزز بفضيلة الحوار الجاد والهادف والمثمر.

وقد اعتمد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي مقاربة مؤطرة بالجدية والمصادقية المؤسسة على قاعدة الصدق والصراحة والتواصل والانفتاح على كل مكونات القواعد النقابية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بعيداً عن المزايدات السياسية والإيديولوجية.

فبالرغم من الإكراهات المتنوعة والمصالح المتضاربة ومن عمليات التشويش المختلفة المتقاطعة مع من لا يروقه إصرار النقابة الوطنية للتعليم العالي على المضي قدماً على درب الدفاع المستميت عن التعليم العالي العمومي باعتباره مرفقاً عمومياً بامتياز ومع من يريد لها نقابة خُبزية متقوقعة داخل محبس العمل النقابي المطلي فقط بعيدة عن خط العمل النقابي المواطن، بالرغم مما سبق استطاع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي أن يضع استراتيجية واضحة مكنته من إسماع صوت النقابة وتصريف خطابها في مختلف المؤسسات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

فقد كان صوت النقابة، باعتبارها قوة اقتراحية، حاضراً بقوة في لجنة تنسيق التعليم العالي والبحث العلمي وكان حاضراً أيضاً في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وكان حاضراً كذلك في لجنة التعليم والثقافة والإعلام في الغرفة الأولى للبرلمان. واستطاع بذلك أن ينقل مشاكل التعليم العالي إلى قبة البرلمان بغرفتيه من أجل إسماع صوت الأساتذة الباحثين.

لقد كان لهذا الحضور دور في جعل النقابة الوطنية للتعليم العالي رقماً أساسياً في كل المعادلات لا محيد عنه في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد كان هذا المسار الحضاري مؤازراً بقوة نضالية لم يسبق لها مثيل من خلال التعبئة الشاملة لأوسع القواعد للأساتذة الباحثين. فقد خاضت النقابة الوطنية للتعليم العالي أربع إضرابات ووقفة احتجاجية وقد توج هذا المسار بمجموعة من الإنجازات نلخصها فيما يلي :

1. الطي النهائي لملف المرور من أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي من خلال صدور المرسوم الذي ألغى المباراة والكوطا. وفي هذا الصدد وبعد استجابة الوزارة لمطلب النقابة الخاص بتصحيح الإقصاء الذي طال حملة دبلوم الدراسات العليا ومهندسي الدولة وبعد تسلم الوزارة لملاحظات النقابة حول القرار والشبكة، سيصدر القرار الخاص بهذه الترقية في الأيام القليلة المقبلة؛

2. الطي النهائي لمسألة رفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية، وذلك باسترجاعهم للسنوات التي قضوها في إطار أستاذ مساعد. وفي هذا الصدد تمت صياغة مذكرة تؤكد على تغيير المرسوم وتحصي المعنيين بالأمر قصد عرضها على وزارتي المالية والوظيفة العمومية؛

3. تطبيق الدرجة الاستثنائية بالنسبة لأساتذة التعليم العالي. عليه وعدت الوزارة بتسليم المرسوم الخاص بهذه الدرجة للمكتب الوطني قبل عرضه على الجهات المعنية؛

4. بالنسبة للأساتذة المحاضرين، استطاع المكتب الوطني إقناع الوزارة بضرورة رفع الحيف الذي طال هذه الفئة والذي يكمن حله في استرجاع السنوات الأربع التي قضاها المعنيون في إطار أستاذ محاضر ومن خلال اعتماد الدرجة الاستثنائية؛

5. قبول استرجاع سنوات الخدمة المدنية التي تمت في إطار التكوين والبحث مع ضرورة إيجاد الصيغة القانونية التي تسمح للمعنيين بالأمر استرجاع هذه المدة؛

6. فتح ورش النظام الأساسي للأساتذة الباحثين. في هذا الصدد، تمكن المكتب الوطني من تفعيل اللجنة المشتركة الخاصة بإصلاح النظام الأساسي للأساتذة الباحثين. وقد جلس لطولة الحوار معززاً بمقترح جاد وذي مصداقية، صاغه من خلال توجيهات المؤتمرات الوطنية للنقابة ولا سيما المؤتمر العاشر، حدى بالوزارة إلى تغيير جزء من تصورها والعدول عن فكرتها القاضية بالرجوع إلى إطار أستاذ مساعد ويعمل المكتب الوطني باستمرار في الاجتماعات المنتظمة لهذه اللجنة المشتركة بهدف إخراج نظام أساسي محفز وعادل للأستاذ الباحث مبني على ما تم الاتفاق حوله في المؤتمر العاشر؛

7. تحقيق TPA (Temps Plein Aménagé) بالنسبة للأساتذة الأطباء وهو ما يسمح لهم بالاشتغال في القطاع الخاص، نصف يوم، مرتين في الأسبوع. وقد تم الاتفاق على صدور مذكرة تنظم هذه العملية.

8. قراره تنظيم مؤتمر استثنائي لتطوير أدواته النقابية. وفي هذا الصدد، شكل المكتب لجنة تحضيرية خاصة ستعقد أولى جلساتها يوم الاثنين 23 مارس 2015.

إضافة لما سبق ذكره، لازالت هناك معارك وتحديات تواجه عمل الأجهزة الوطنية للنقابة يعمل المكتب الوطني جاهداً لمواجهتها رغم صعوبتها نتيجة حالة الشتات والبعثرة التي يعرفها التعليم العالي العمومي والمتمثل في الوصاية التي تمارسها جملة من القطاعات الوزارية المختلفة على عدة مؤسسات للتعليم العالي. وفي هذا الصدد استطاع المكتب الوطني من فرض تطبيق المادة 33 و35 من القانون 01.00 على المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية.

إن هذه الإنجازات التي تحققت خلال هذه المدة تحتاج إلى عمل ثاني ما فتئ المكتب الوطني يقوم به ويتعلق الأمر بالدفاع عن الجامعة العمومية. لقد خاض المكتب الوطني معركة في هذا الصدد ورفض المساومة واستطاع أن يؤثر في رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين بخصوص موضوع الشراكة عام عام الذي هو في أساسه ضرب للجامعة العمومية. وبذلك يكون المكتب الوطني قد أدى مهمته في رفض هذا التوجه وتنبيه الرأي العام لخطورته والمعركة لم تنته حينما ستنقل إلى البرلمان حيث سيواصل المكتب الوطني نضاله لهدف أساسي هو تحقيق العدالة الاجتماعية في ولوج المعرفة، إضافة إلى معركة توحيد التعليم العالي والذي يفتقر إلى إرادة سياسة من أجل ترجمته على أرض الواقع.

واعتباراً لالتزام المكتب الوطني بمقررات المؤتمر العاشر للنقابة وتوجيهات اللجنة الإدارية وتجسيدها لمنهجية التواصل المباشر مع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بمختلف المواقع الجامعية، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن للرأي العام ما يلي:

1- تنويهه بمستوى التعبئة والنجاح الكبيرين اللذين عرفتهما عملية تجديد وهيكلية المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وانتخاب ممثلي النقابة في مجالس الجامعات؛

2- عزمه القيام بجولة تواصلية وطنية قبل منتصف شهر أبريل، في جموع عامة جهوية، للتداول مع السيدات والسادة الأساتذة حول تطورات الملف المطلي والنظام الأساسي الجديد وشروط تحسين الوضعية المادية للأستاذ الباحث؛

3- حرصه على جدية ومصداقية العمل التشاركي مع الحكومة وبناء جو الثقة والالتزام مع الوزارة الوصية لخدمة مستقبل الجامعة العمومية وتحسين إنتاجيتها العلمية والمعرفية خدمة للتنمية الشاملة ببلادنا؛

4- التزامه بتفعيل مقرر اللجنة الإدارية ليوم 29 يونيو 2013 بتنظيم مؤتمر وطني استثنائي قبل متم السنة الحالية للارتقاء بأداء نقابتنا كنقابة واحدة وموحدة ومحتضنة لجميع السيدات والسادة الأساتذة على مختلف انتماءاتهم الفكرية والسياسية، وتعزيزاً للديمقراطية في تسير دواليبها حتى نجعل من المؤتمر الحادي عشر المقبل محطة متميزة ونقلة نوعية باعتماد الأدوات الديمقراطية العصرية القمينة بتصريف المنافسة الطبيعية والضامنة لإسماع جميع الأصوات الوازنة على الساحة الجامعية.

دعوته جميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين إلى مواجهة كل الإشاعات المغرضة والحملات الدعائية الرخيصة ضد النقابة الوطنية للتعليم العالي وأجهزتها الوطنية، وإلى رفض كل مخططات التكتلات المالية التي تروم الاستغلال الريعي، الذي يمر حتماً عبر الإجهاد على التعليم العالي باعتباره مرفقاً عمومياً، لتعطش المغاربة إلى العلم والمعرفة. تلك التكتلات المنزعجة من المقاومة الشرسة التي أبداها المكتب الوطني واللجنة الإدارية دفاعاً عن التعليم العالي العمومي، والمتجالية في التعبئة الشاملة التي باشرها المكتب الوطني اتجاه الفاعلين السياسيين والجمعويين من أجل الارتقاء بالوعي الجماعي لما يُحاك ضد التعليم العالي العمومي. فليس عبثاً أو من قبيل الصدفة أن تأتي هذه الحملات المستهدفة للنقابة الوطنية للتعليم العالي في ظرف متمسم بتعاون فعال بين النقابة

والسيد الوزير وانخراط هذا الأخير في دينامية إيجابية تهدف إلى الحل السريع والمنصف للانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة. كما تعمل الدوائر التي تستكثر على الشعب المغربي أن يتمتع بتعليم عال منتج، جيد، بمواصفات عالمية، عصري، ديمقراطي ومنفتح على تسخير، من حيث يدرون أو لا يدرون، لبعض المهووسين بعقدة الزعامة وشغف الخطب النارية الشعبوية عديمة الجدوى، من أجل كسر شوكة العمل النقابي، وتقريب صف الأساتذة الباحثين حتى يذهبوا وتذهب ريحهم ويخلو المجال للمتربصين بالشعب المغربي، العابثين بمصالحه العليا والمستخفين بالانعكاسات السلبية لتقويض منظومة التعليم العالي العمومي على التماسك الاجتماعي وعلى الأمن والاستقرار في المغرب جراء قتل الأمل في الرقي الاجتماعي من خلال التعليم العالي وحصر ذلك على الميسورين وعليه، يهيب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بجميع السيدات والسادة الأساتذة بالاجتماع على كلمة سواء وذلك بالالتفاف حول نقابتهم، الممثل الوحيد لجميع الأساتذة، ودعم الأجهزة النقابية محلياً وجهوياً ووطنياً، والانخراط الفاعل والإيجابي في صيرورة نضالية قوية وجديدة من أجل تعليم عال جيد منتج عصري وديمقراطي ومن أجل طي الملف المطليبي الوطني وإخراج نظام أساسي جديد وتحسين الوضعية المادية والمعنوية للأستاذ الباحث، والتعبئة الجماعية لإنجاح محطة المؤتمر الاستثنائي لنقابتنا.

المكتب الوطني

